مستوى التنمية البشرية في بلديات السهول العليا الجنوبي في ولاية سطيف

أ/حاجي فاتح
جامعة قسنطينة

الملخص :

تركز هذه الدراسة على إبراز دور المؤشرات المتعلقة بالجوانب التعليمية، الصحية، والدخل في تحديد مستوى المعيشي وعلاقته بالتنمية البشرية، الأمر الذي يساعد في النهاية في رسم خريطة لمستوى التنمية البشرية في بلديات السهول العليا الجنوبية في ولاية سطيف، وفي وضع الخطة الكفيلة بتحسين المستوى المعيشي للسكان، ورفع مستوى التنمية البشرية في المنطقة.

Résumé :

L'étude se base sur la clarification du rôle des indices relatifs aux cotés d'éducation ,de santé et du revenu ;à fin d'identifier le niveau de vie et sa relation avec le développement humain .Cette chose aide finalement à dessiner une carte qui représente le niveau du développement humain au sein des communes des hauts plateaux du sud de la wilaya de Sétif .et aussi tracer un plan pour améliorer le niveau de vie de la population et augmenter le niveau du développement humain dans la dite zone

مقدمة:

شغل موضوع التنمية الباحثين والسياسيين وصناع القرار في مختلف أنحاء العالم منذ عقود عدة، بهدف تحسين وتطوير الفعل الإنتاجي ومنه ترقية المستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات.

ونظرا لاتساع مفهوم مصطلح التنمية، وكثرة تفرعاته، كان لزاما الاقتصار على احد الفروع والمرتبط أساسا بالتنمية البشرية، الذي من خلاله تم ربط الفعل التنموي بالإنسان، على أساس انه وسيلة التنمية وهدفها، وذلك بالتركيز على المؤشرات التي تخص التعليم، الصحة، والمستوى المعيشي معبرا عنه بالدخل الذي يقابل ما يحصل عليه الإنسان من سلع استهلاكية وخدمات مختلفة. وهذا بغرض تحليل وقياس درجة ومستوى التنمية البشرية لمجال الدراسة.

في هذا الإطار عمدت الدولة الجزائرية منذ الوهلة الأولى لاستقلال البلاد عام 1962، إلى تبني فكرة التنمية، وربطتها بتحسين الواقع المعيشي للسكان، مع تأكيد عزمها على تعميم الفعل التنموي بالتركيز على التوازن الجهوي والتنمية الشاملة، وهو ما يتأكد من خلال البرامج التنموية المختلفة منذ السبعينيات.

لتوضيح أثر هذه البرامج التنموية المتعاقبة، حاولنا اخذ عينة بالدراسة والتحليل، حول ما تم تحقيقه على صعيد التنمية البشرية في بلديات السهول العليا الجنوبية في ولاية سطيف اعتمادا على المعطيات المتوفرة، ومن خلال التركيز على المؤشرات المتعلقة بتنمية التعليم، الصحة ومستوى العيش اللائق، ومحاولة قياس مدى فعالية تدخل الدولة في المجال من خلال نتائج البرامج التنموية المسطرة.

بناءا على هذا فالإشكالية المراد معالجتها في هذا المقال تتمثل في:

إلى أي مدى نجحت السياسات التنموية في الرفع من المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية في منطقة السهول العليا الجنوبية في ولاية سطيف.

للإجابة على هذه الإشكالية نتناول المحاور التالية:

1 – مفاهيم حول التنمية البشرية

2 – الدراسة التحليلية لمنطقة الدراسة

1 – الموقع الجغرافي

2 – الخصائص الطبيعية والبشرية

3. – الخصائص الاقتصادية

3 – مستوى التنمية البشرية في بلديات المنطقة

1 – مؤشرات التنمية البشرية بالمنطقة

2 – الدراسة التركيبية للمؤشرات ونتائج البحث

1 – مفاهيم حول التنمية البشرية :

مفهوم التنمية البشرية ليس جديدا على الفكر التنموي، فقد كانت هناك دراسات تستخدم هذا المفهوم بالفعل في أواخر السبعينات، وليس من النادر أن نجد عبارات مثل أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها، حتى في كتابات الخمسينات والستينات.

ومن المفاهيم التي تخص للتنمية البشرية نذكر :

– التنمية البشرية إنماء لطاقات البشر وكفاءاتهم، وإتاحة الفرص والخيارت أمامهم، بكل عدل وموضوعية، على قاعدة من الشفافية والمساواة والحرية والمساءلة، ويكون اتخاذ القرارت بالمشاركة الفعالة والمسؤولية[1].

– التنمية البشرية تهتم برفع المهارات الإنتاجية، وزيادة قدرة السكان الابتكارية من خلال تكوين رأس المال البشري، وهي التنمية التي تضع البعد البشري في صلب سياساتها واهتماماتها[2].

– التنمية البشرية هي التي تتم بواسطة السكان، بحكم المشاركة فيها، وهي التي تمكنهم من توسيع الخيارات أمامهم، وهي تتحدد بالظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافة للدولة والمجتمع[3].

وقد تبنت الأمم المتحدة مفهوم التنمية البشرية من خلال التقارير التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائيPNUD منذ 1990، حيث عكف القائمون على إعداد التقرير الأول على تحديد مفهوم التنمية البشرية وكيفية دراستها كميا من خلال توليفة من المؤشرات وترتيب دول العالم من خلال تلك المؤشرات، في حين تناولت التقارير اللاحقة مواضيع ذات صلة بالتنمية البشرية، على غرار تمويل التنمية البشرية، مشاركة الناس فيها، والمساواة في التنمية بين الجنسين...الخ[4].

والجديد بالنسبة لهذا المفهوم حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هو تركيزه على التنمية البشرية المستدامة بصورة تطبيقية، من خلال تقديم مؤشرها المركب الشهير دليل التنمية البشرية والمستخدم في تقييم ومتابعة الأبعاد البشرية للتنمية[5].

هذا الأسلوب المتطور يتم بموجبه تحليل مشكلات التخلف، وينتهي بتصنيف نسقي للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية يمكن في نهاية المطاف من بناء نموذج يعبر على مستوى التنمية، والسعي إلى فهم تداخل العوامل المؤثرة فيها، وتشخيص التفاعلات بين الاقتصاد والإنسان وكذا التنبؤ بمسار تطور المجتمعات[6].

من خلال ما تقدم يمكن تحديد ثلاث خيارات أساسية للتنمية البشرية :

– تحسين المستوى العلمي والمعرفي للسكان

– تحسين المستوى الصحي للسكان

– تحسين فرص الوصول إلى الموارد الضرورية لمستوى معيشي لائق، والعمل على التوزيع العادل لعائد التنمية.

2 – الدراسة التحليلية لمنطقة الدراسة :

2 – 1 – الموقع الجغرافي: تقع منطقة السهول العليا الجنوبية جنوب ولاية سطيف كما هو موضح في الخريطة رقم (01)، وهي منطقة سهلية محصورة بين سلسلة الأطلس الصحراوي جنوبا، والسهول العليا الوسطى شمالا، ترتفع عن مستوى سطح البحر بحوالي 1000م، تأخذ شكلا متطاولا في اتجاه الشمال الغربي، وهي تتشكل من 11 بلدية منها 4 بلديات مقرات دوائر إدارية، وتبلغ مساحة المنطقة 1741,31كم²،وهي تشكل أكثر من ربع مساحة الولاية.

خريطة رقم (01): بلديات السهول العليا الجنوبية في ولاية سطيف

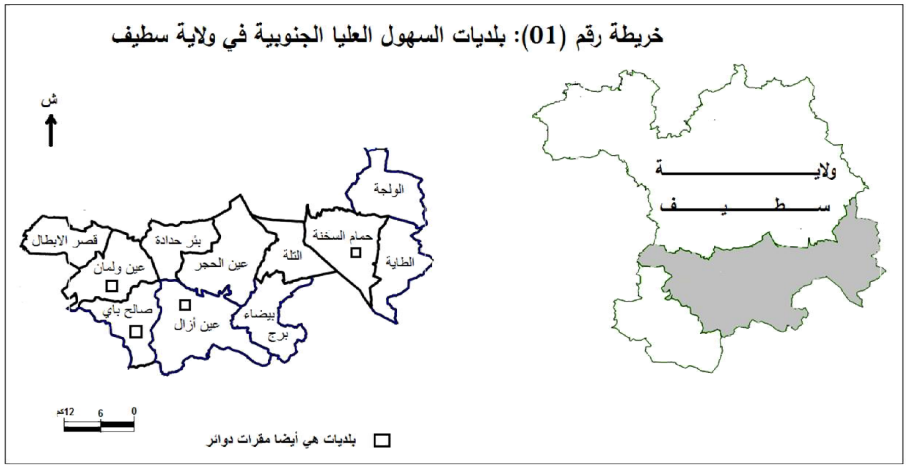

2 – 2 – خصائص المنطقة الطبيعية والبشرية:

2 – 2 – 1 – الطبيعية: تتميَز المنطقة بالانحدار الضعيف (ما بين0–7.5%)[7] في معظم المنطقة، باستثناء تلك الأجزاء المجاورة للمرتفعات الجنوبية، وهذه السهول منفتحة من الشرق والغرب، تتخللها بعض التلال و الجبال المعزولة، و توجد بها منخفضات تعتبر أحواض تفريغ و ترسيب للأودية القادمة من المناطق الجبلية، منها : شط البيضاء بحمام السخنة، شط الفراين و سبخة الحميات بعين الحجر.

تقدر كمية التساقط في المنطقة ما بين 300–400 ملم سنويا، مع أنها تشهد تذبذبا كبيرا كما تعرف المنطقة تساقطا للثلوج في فترات منقطعة ومحدودة، تساهم كما هو معروف في تغذية الأسمطة المائية الجوفية، و تساعد على توفير المياه في الفترات الجافة، كما أن التساقط على محدوديته يتأثر بشكل كبير بشدة التبخر.

بعد المنطقة عن البحر، وقربها من إقليم شمال شرق الصحراء الكبرى، ووجود سلسلة جبال الأطلس التلي في الشمال كحاجز، كلها عوامل تجعل المنطقة في الصيف أكثر جفافا. وعموما يسود

المنطقة مناخ قاري شبه جاف شتاء، حار جاف صيفا. والشكل رقم (01) يبين الحرارة والتساقط في المنطقة والفترات المطيرة والجافة فيها.

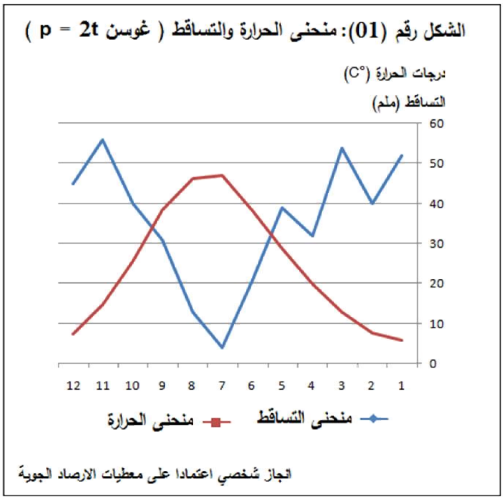

تتميز المنطقة بقلة الغطاء الطبيعي، حيث تسيطر السهول الزراعية والمناطق الرعوية، مع وجود مساحات غابية محدودة تسود أجزاء يسيرة من بلديات المنطقة مثل عين ولمان، عين أزال، صالح باي وهي ناتجة عن عمليات التشجير.

2 – 2 –1– الخصائص البشرية : تاريخيا، بعد إخضاع المنطقة عمدت السلطات الاستعمارية على تثبيت المعمرين بالمنطقة للاستفادة من شساعة الأراضي وانبساطها و من الموقع المميز بين الشمال والجنوب؛ حيث تم وضع حجر الأساس لسلسلة من المراكز الاستيطانية؛ أصبحت فيما بعد أنوية للتجمعات الحضرية الأساسية في المنطقة على غرار : عين ولمان (Colbert) 1891، عين أزال (Ampère) 1897، صالح باي (Pascal) 1901، عين الحجر (Behagle) 1904[8].

أ – تطور حجم السكان: تمتاز المنطقة بحمولة بشرية معتبرة، حيث بلغ عدد سكانها – حسب آخر إحصاء سكاني عام للسكان والسكن – 303695 نسمة، وقد تضاعف العدد أكثر من ثلاثة أضعاف مابين 1966 و2013 كما هو مبين في الجدول رقم (01)، هذه الوضعية الديموغرافية راجعة أساسا إلى معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها المنطقة على غرار باقي مناطق الوطن، وهي حاليا في بلديات المنطقة تتراوح ما بين3.07% في بلدية حمام السخنة و 1.32% في بلدية الولجة، وهي في عموم المنطقة أكثر بقليل من 2% وهي نسبة أعلى من تلك المسجلة على المستوى الوطني[9].

جدول رقم (01) : تطور حجم السكان في بلديات السهول العليا السطايفية الجنوبية[10]

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008	2013
عدد السكان	109489	119100	228244	259049	303695	346616

ب – توزيع السكان وكثافتهم: بلغت الكثافة السكانية في المنطقة 174 نسمة/كم²، وهي متباينة بشكل واضح في بلديات المنطقة، كما هو مبين في الشكل رقم (02)، حيث أن أعلى قيمة لها توجد في بلدية عين ولمان، وبدرجة اقل في البلديات المجاورة لها، وتقل في بلديات الجهة الشرقية. وعليه فالتركز السكاني في المنطقة يكون في الجهة الغربية أعلى بكثير من الجهة الشرقية.

شكل رقم (02): الكثافة السكانية في بلديات السهول العليا الجنوبية في ولاية سطيف

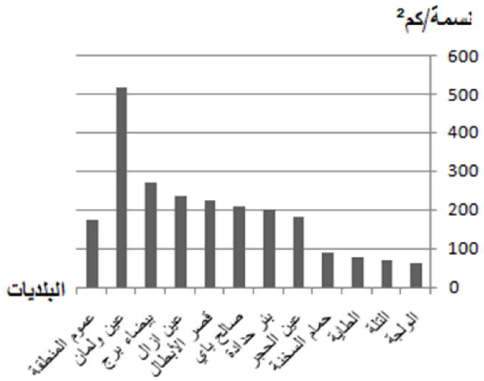

انجاز شخصي اعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف،2013.

ج – **الخصائص الاقتصادية:** تعكس نسب توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المبينة في الجدول رقم (02)، الخصائص الاقتصادية للمنطقة، حيث يتضح أن المنطقة فلاحية بالدرجة الأولى، فأكثر من ثلث العمالة تشتغل في هذا القطاع، كما أن معظم أراضي المنطقة سهلية منبسطة صالحة للزراعة (72% من المساحة الإجمالية)، بمساحة تفوق 126 ألف هكتار، وهي مخصصة للزراعات الواسعة المتمثلة أساسا في زراعة الحبوب خاصة القمح والشعير، إضافة إلى مساحة رعوية تقدر بأكثر من 11 ألف هكتار[11].

تنتج المنطقة 600 ألف قنطار من الحبوب منها 550 ألف قنطار من القمح بنوعيه الصلب واللين[12]، لكن الإنتاج يعرف تذبذبا كبيرا من سنة إلى أخرى، لان زراعته في المنطقة تقليدية بعلية تعتمد على التساقط فقط، هذا ما جعل المردودية ضعيفة، لا تتعدى في المتوسط 11 قنطارا في الهكتار الواحد.

إلى جانب زراعة الحبوب، تسود في المنطقة تربية المواشي، حيث تعد المنطقة أكثر من 200 ألف رأس من الماشية منها 160 ألف من الأغنام. هذا النمط الاقتصادي المرتكز على الزراعة البعلية الواسعة للحبوب، وتربية المواشي موروث عبر قرون من الزمن[13].

أما النسيج الصناعي في المنطقة فيتميز بالضعف ومحدودية الانتشار، فإذا استثنينا المحاجر الموجودة في بلديتي عين الحجر وبئر حدادة، والقليل من المؤسسات الصناعية، في بعض بلديات

المنطقة فان المنطقة تكاد تكون خالية من النشاط الصناعي.

ويقتصر النسيج الصناعي في المنطقة على منطقتين للنشاط، في بلديتي عين ولمان وصالح باي، لا يتعدى عدد الوحدات الصناعية بهما 12 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، إلى جانب ثلاث مؤسسات أخرى في بلديات عين أزال، عين الحجر، قصر الأبطال[14].

جدول رقم(02): توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية[15]

القطاعات الاقتصادية	التجارة	الإدارة	الخدمات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الزراعة
النسبة المئوية(%)	22	15.64	5.72	13.39	8.57	34.68

3 – مستوى التنمية البشرية بالمنطقة : يمكن قياس مستوى التنمية البشرية بما هو متوفر من معطيات وبيانات حول المنطقة، حيث يمكن تقديم المؤشرات الدالة على: التعليم، الصحة، والمستوى المعيشي اللائق كالآتي:

3 – 1 – مؤشرات التنمية البشرية بالمنطقة:

3 – 1 – 1 – المؤشرات المتعلقة بالتعليم: تعتبر المؤشرات التعليمية إحدى أهم معايير قياس التنمية البشرية، وهذا تعبيرا عن أهمية التعليم في تطوير حياة الأفراد والمجتمعات، والجدول رقم(03) يختصر لنا أهم المؤشرات التعليمية في بلديات المنطقة.

جدول رقم(03):المؤشرات التعليمية ببلديات المنطقة[16]

البلديات	عين الحجر	عين ولمان	بيضاء برج	حمام السخنة	بئر حدادة	صالح باي	عين أزال	قصر الأبطال	الطاية	الوادية	الكلة
نسبة التمدرس لدى الأطفال البالغين 6-14سنة	90.5	92.5	84.8	91.7	87.7	94.8	91.5	92.4	87.7	86.3	92.1
نسبة تمدرس الإناث البالغات 6-14 سنة	88.3	92.6	82.9	90.5	85.7	94.1	90.9	91.3	85.1	81	92
نسبة الحاصلين على تعليم جامعي	4	6.6	2.9	5.2	3.1	6.7	6	4.8	2.4	2.2	4.2
نسبة الأمية لدى البالغين 15 سنة فأكثر	30.4	25.4	44.5	30.4	35.1	25	27.5	27	36.9	37.7	34.1
نسبة الأمية لدى الإناث البالغات 15 سنة فأكثر	43.2	32.2	55	40.5	46.5	32	35.3	34.7	47.4	49.1	41.8

لقد عرفت مؤشرات التعليم على مستوى المجال الوطني تحسنا كبيرا منذ الاستقلال، نتيجة

لسياسات الدولة المتمثلة في دمقرطة التعليم، والمبنية على إجبارية التعليم ومجانيته للجميع و على تكفل الدولة بهذا القطاع [17]، ما جعل الحضيرة المدرسية الوطنية تعرف نموا عدديا ومجاليا، والنتيجة دفع نسب تمدرس الأطفال إلى الأعلى.

أدنى نسبة لتمدرس التلاميذ في بلديات المنطقة 84%، وأعلاها 94.8%، هذه النسب وإن بدت مرتفعة، فهي تعني أيضا أن هناك حوالي أكثر من عشر الأطفال(10/1) لا ينالون حقهم في التعليم، في وقت قلت حظوظ غير المتعلمين في الاندماج في الحياة المعاصرة، يضاف إلى هذا تواضع نسبة الحاصلين على تعليم جامعي، فهي تتراوح في بلديات المنطقة بين 2.2% و6.07% لا غير.

أيضا، تشير أرقام الجدول رقم (03) إلى تقارب نسب التمدرس بين الجنسين عند التلاميذ الأقل من 14 سنة، لكن بعد 14 سنة نجد نسبة تمدرس الإناث أعلى من نسبة تمدرس الذكور، كما أن الولوج إلى التعليم العالي يكون عند الإناث أعلى منه عند الذكور، وهذا عكس ما كان سائدا قبل سنوات.

كما تشير الإحصائيات أيضا، إلى ارتفاع نسبة الأمية لدى البالغين أكثر من 15 سنة، مع وجود تباين في النسب بين بلديات المنطقة، فهي تسجل أعلى قيمة لها (44.5%) في بلدية بيضاء برج، ولا تقل عن 25% في كل البلديات.

وتنتشر الأمية أكثر في وسط السكان الأكبر سنا، هذه الوضعية مرتبطة بتطور المنظومة التعليمية في الجزائر عموما، حيث لم يكن التعليم متاحا لعموم الجزائريين أثناء الحقبة الاستعمارية، حين كان محدودا جدا جغرافيا واجتماعيا، حيث اقتصر على فئات قليلة جدا وفي أماكن محدودة.

في نفس السياق تسجل نسبة الأمية عند الإناث أرقاما أعلى من تلك المسجلة عند الذكور، هذا الأمر مرتبط بعوامل اقتصادية واجتماعية و ثقافية ميزت المجتمع الجزائري ككل لوقت قريب.

3 – 1 – 2 – المؤشرات المتعلقة بالصحة: إن تحسن المؤشرات الصحية في أي مجتمع نتيجة حتمية لتقدم المنظومة الصحية، ودليل على الاهتمام بالتنمية البشرية في ذلك المجتمع.

الإحصائيات التي بين أيدينا تشير إلى تباين واضح في معدلات التغطية الصحية في بلديات المنطقة، وهذا ما يوضحه الشكل رقم(05)، حيث تقل عن طبيب / 1110 ساكن في بلدية طاية، و تزيد عن طبيب/ 4300 ساكن في بلدية عين أزال، وهي أيضا أقل من صيدلي/ 1800 ساكن في عين أزال، وتزيد عن صيدلي/7600 ساكن في بلدية بئر حدادة[18]. ومن بين أسباب ضعف معدلات التغطية الصحية في بعض المناطق تركز الخدمات الصحية في المدن والحواضر الكبرى، إضافة إلى إغلاق العديد من مراكز وقاعات العلاج بسبب هجرة السكان بعد تدهور الأوضاع الأمنية خلال فترة التسعينيات

الشكل رقم (03): التغطية الصحية في بلديات السهول العليا الجنوبية في ولاية سطيف

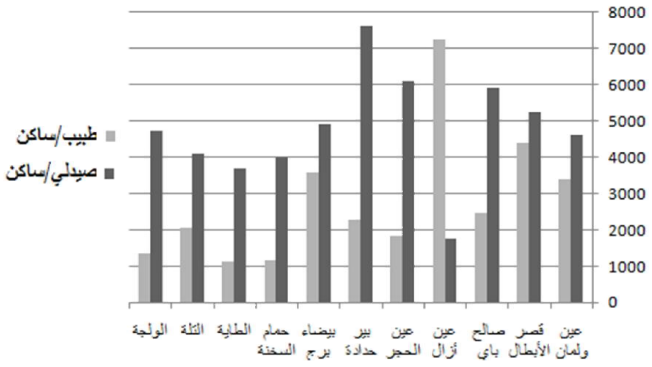

المصدر: انجاز شخصي اعتمادا على ارقام مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف 2013

3 – 1 – 3 – المؤشرات المتعلقة بالمستوى المعيشي: يرتبط المستوى المعيشي للسكان بما يستطيعون الوصول إليه من سلع وخدمات لتلبية احتياجاتهم المختلفة، ومن المؤشرات المعبرة عنه والتي يمكن قياسها في المنطقة ما يلي:

أ – **الربط بالشبكات التقنية:** تشير أرقام آخر إحصاء عام للسكان والسكن، أن هناك تطورا ملحوظا في نسب الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب كما هو موضح في الشكل رقم (04)، فهي تصل إلى 95 % في بلدية صالح باي، لكن ما زالت النسبة متواضعة في بعض البلديات على غرار بلدية الولجة حيث لا تتعدى 43.5%.

أمّا الربط بشبكة الصرف الصحي فنسب ربط المساكن بهذه الخدمة مرتفعة في البلديات التي ترتفع فيها نسبة التحضر(صالح باي، عين أزال، عين ولمان)، أما في باقي البلديات فمازالت النسب متواضعة. لكن الأمر مختلف بالنسبة لربط المساكن بشبكة الكهرباء، حيث نجد النسبة مرتفعة جدا حيث تتعدى النسبة 93% في كل البلديات،حتى أنها تصل إلى99.1%في بلدية صالح باي.

وعلى عكس الكهرباء نسبة ربط المساكن بشبكة الغاز الطبيعي متواضعة عموما، مع وجود تفاوت كبيرا بين بلديات المنطقة، حيث أنها تجاوزت 60% في ثلاث البلديات مقرات الدوائر الإدارية وذات معدلات التحضر المرتفعة (عين ولمان، صالح باي وعين أزال)، ولا تتعدى 15.4% في باقي البلديات حتى أنها لا تتعدى1.1% في بلدية الطاية.

جدول رقم (04): نسب ربط المساكن بالشبكات التقنية[19]

البلدية	الكهرباء	الغاز الطبيعي	الصرف الصحي	مياه الشرب
عين الحجر	94.5	2.8	31.9	58.6
عين أولمان	96.8	65.1	76.7	83.4

بيضاء برج	93.5	3.6	28.5	54.8
حمام السخنة	97.8	3	52.4	88.6
بئر حدادة	95.3	3.4	16.3	50.7
صالح باي	99.1	67.2	78.6	95
عين ازال	96.3	70.2	78.4	86
قصر الأبطال	95	15.4	45.6	73.7
الطاية	93.4	1.1	43.2	84.1
الولجة	96.4	4.4	30.7	43.5
التلة	97	1.3	27.9	78.9

ب – المؤشرات المتعلقة بالسكن: توفر السكن اللائق يعبر عن مستوى معيشة الأفراد في مجتمعاهم، فهو من الحاجات الأساسية للسكان، والحصول علية يعتبر ضرورة حياتية، حتى أن تقريرا صادرا عن الأمم المتحدة سنة 1975 اعتبر الحصول على السكن شيء أساسي مثل الحصول على الغذاء.

من المؤشرات الدالة على واقع السكن في المجتمع "**معدل إشغال المسكن**، وقيم هذا المؤشر تتراوح في بلديات المنطقة بين 4.69 – 6,32 ساكن/ المسكن، كما هو موضح في الجدول رقم (5)، هذا المعدل المرتفع وإن كان له ما يبرره اجتماعيا بارتفاع عدد أفراد الأسرة الجزائرية عموما، إلا توجهات المجتمع الحالية نحو تأسيس أسر نووية يدل على وجود أزمة سكن في المنطقة، تظهر أيضا في الطلب الكبير على السكن.

جدول رقم (05) : معدل إشغال المسكن(شخص/سكن)[20]

البلدية	عين الحجر	بئر حدادة	بيضاء برج	حمام السخنة	الطاية	التلة
المعدل	6,32	5,53	5,62	5,07	4,80	4,69
البلدية	عين أزال	عين ولمان	قصر الأبطال	صالح باي	الولجة	
المعدل	5.1	5,52	6,39	4,89	4,83	

ج – المؤشرات المتعلقة بالشغل والبطالة: تشير الإحصائيات الرسمية إلى تدني محسوس في معدلات البطالة في كل بلديات المنطقة خلال السنوات الأخيرة، مع وجود تفاوت في النسب بين بلدية وأخرى، كما هو موضح في الشكل رقم(04).

تراجع نسب البطالة راجع إلى عمل الأجهزة التي تم إنشاؤها لهذا الغرض (الوكالة الوطنية للتشغيلANEM، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSAJ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض

المصغر ANGEM، دور مديرية النشاط الاجتماعي)، والتي استطاعت استقطاب جزء من شباب المنطقة، وساعد هذه الأجهزة في العمل توفر الموارد للمالية للدولة المتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، مع الإشارة إلى أن النتائج المحققة على صعيد التشغيل لا تعكس دائما تقليصا حقيقيا ومستداما لعدد البطالين، لغياب النمو الاقتصادي المنتج بالمستوى المطلوب والذي من شأنه امتصاص الأعداد المعتبرة لليد العاملة العاطلة عن العمل وتلك التي تدخل سوق الشغل سنويا.

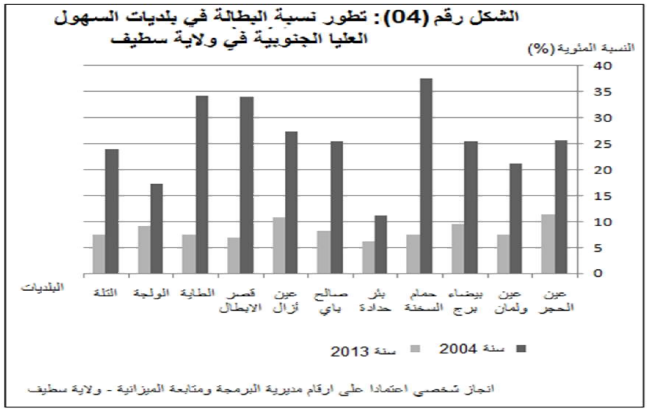

3 – 2 – الدراسة التركيبية للمؤشرات ونتائج البحث: انطلاقا من المؤشرات تم ترتيب بلديات المنطقة حسب مستوى التنمية، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (06): توزيع رتب البلديات حسب كل مؤشر

	المؤشرات التعليمية					المؤشرات الصحية		المؤشرات المتعلقة بمستوى العيش اللائق							مجموع الرتب	الرتبة
	نسبة التمدرس لدى الأطفال البالغين 6 – 14سنة	نسبة التمدرس لدى الإناث البالغات 6 - 14 سنة	نسبة الحاصلين على تعليم جامعي	نسبة الأمية لدى البالغين 15 سنة فأكثر	نسبة الأمية لدى الإناث البالغات 15 سنة فأكثر	مؤشر : طبيب/ ساكن	مؤشر : صيدلي/ساكن	نسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشرب	نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي	نسبة الربط بشبكة الغاز الطبيعي	نسبة الربط بشبكة الكهرباء	معدل إشغال المسكن	نسبة البطالة	نسبة النشاط		
صالح باي	1	1	1	1	1	7	8	1	1	2	1	4	7	3	39	1

عين أولمان	2	2	2	4	5	3	2	4	5	8	2	2	2	2	50	2
حمام السخنة	5	6	4	6	5	2	8	4	2	3	2	5	6	6	64	3
عين أزال	6	5	3	4	4	11	6	3	6	1	1	4	6	10	73	4
التلة	4	3	6	7	6	5	3	10	10	3	4	5	6	3	73	5
قصر الأبطال	3	4	5	3	3	10	8	5	4	8	8	10	3	2	78	6
الولجة	10	11	11	10	10	3	6	5	8	5	5	5	8	3	96	7
بئر حدادة	8	8	8	8	8	6	11	7	11	7	7	8	1	8	103	8
الطاية	9	9	10	9	9	1	6	11	2	11	11	9	4	2	103	9
عين الحجر	7	7	7	5	7	4	7	9	9	9	6	7	11	10	111	10
بيضاء برج	11	10	9	11	11	9	6	10	7	9	9	9	9	11	132	11

من خلال الجدول يمكن انجاز الخريطة التالية والتي تبين مستويات التنمية البشرية في بلديات السهول العليا الجنوبية في ولاية سطيف، حيث كانت النتائج ملخصة في الخريطة التالية:

خريطة رقم(03): ترتيب بلديات السهول الجنوبية في ولاية سطيف حسب مستوى التنمية

المصدر: انجاز شخصي اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04)

خاتمة :

إن التنمية البشرية في منطقة السهول العليا الجنوبية في ولاية سطيف وإن حققت نجاحات محدودة، إلا أنها مازالت متعثرة لأسباب تتعلق بالسياسات التنموية التي أنتهجت منذ عقود ماضية، ولازالت المنطقة تعاني إختلالات مجالية واضحة بين الوحدات الإدارية المشكلة لها؛ أمام هذه الوضعية يمكن تحديد التوجهات الآتية لتعزيز المكاسب على صعيد التنمية البشرية في المنطقة:

ضرورة اعتماد الخيارات الرشيدة لدفع الاستثمار المولد لفرص العمل لمواجهة تحديات البطالة، الفقر، وتدنى المستوى المعيشي للسكان، في إطار دمج اكبر للمنطقة في محيطها، والعمل أكثر على فك العزلة على كل مناطقها.

مواصلة الجهود التنموية من أجل التكفل الفعال بالاحتياجات الأساسية المواطنين والاستجابة لانتظاراتهم، وفي هذا الإطار يمكن الإفادة من دمج التقنية التكنولوجية لتيسير وتبسيط قضاء حاجات المواطنين وبفعالية اكبر.

العمل على الحد من الفوارق الاجتماعية، والقضاء على أوجه التفاوت، تطبيقا لما نصت عليه القوانين الأساسية للدولة الجزائرية، ومعالجة الإختلالات المجالية عموما، بين بلديات مقرات الدوائر والبلديات التابعة لها من جهة، وبين حواضر هذه البلديات وأريافها من جهة أخرى، فمثلا يجب إعادة النظر في الهيكلة المجالية للخدمات التعليمية والصحية لجعلها أكثر كفاءة بما يسهل على الساكنة الاستفادة من هذه الخدمات.

تفعيل دور المتدخلين والفاعلين في المجال من سلطة محلية والمجتمع مدني لرفع الهشاشة عن الشرائح الاجتماعية الضعيفة بما يكفل تحقيق العيش الكريم لها في إطار من التضامن والتكاتف والتعاضد، فالمجتمع المدني يمكن أن يساهم مثلا في التقليل من نسب الأمية خاصة بين الكبار والأخذ بيد الفئات الهشة والمساهمة في تقديم جزء من الخدمات المختلفة لهذه الفئات.

في الأخير يمكن القول أن التنمية البشرية لم تبق مصطلحا حبيسا في قاعات التنظير بل أصبح إستراتيجية ميدانية ومقياسا علميا وعمليا لقياس للجهود التنموية التي تستهدف الإنسان في المجال، هذا ما جعلها تكون في صلب الاهتمامات التنموية للدول على الصعيدين المركزي والمحلي على السواء.

الهوامش:

[1] علي الطراح، غسان سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص 07.

[2] محمد شوقي محمد ناصف، جغرافية التنمية في محافظة قنا، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، 2001، ص 13

[3] عبد الفتاح ناصف، حول التنمية البشرية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثالث، العدد 01، 1995، ص 148

[4] Programme des Nations Unies pour le développement, Rapport mondial sur le développement humain, 2014,(http://hdr.undp.org)

[5] "تقرير التنمية البشرية" يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، سنويا منذ العام 1990، يتناول السياسات الإنمائية وقضاياها واتجاهاتها، ويحلل التجارب التنموية، مع الإشارة إلى أن هذا البرنامج يصدر تقاريرا دولية، إقليمية ووطنية. المزيد من المعلومات ينظر الموقع: http://hdr.undp.org

[6] محمد الهادي لعروق، التنمية البشرية في الجزائر ، مجلة التهيئة العمرانية، مخبر التهيئة العمرانية – جامعة قسنطينة، العدد 01، 2003، ص 07

[7] Agence Nationale d'Aménagement du Territoire, (ANAT), Plan d'Aménagement du Territoire de la Wilaya de Sétif,2008.

[8] Marc Côte, guide D'Algérie Paysage et Patrimoine, Media-plus, Constantine, 2006, p-p190-191.

[9]Recensement General De la Office National Des Statistique (ONS), Populations et de LHabitat, (RGPH), 2008

[10] O N S, RGPH, 2008+Direction de la Programmation et Suivi Budgétaire (DPSP) Wilaya de Sétif, annuaire statistique 2013

[11] DPSP W. Sétif, Annuaire Statistique, 2013

[12] Wilaya de Sétif. Direction Des Services Agricoles,

[13] Marc Côte, l'espace Algérien les prémices d'un aménagement ,Office des Publication Universitaires, Alger, 1983, pp32-34.

[14] مديرية الصناعية لولاية سطيف، 2013

[15] DPSP W. Sétif, Annuaire Statistique, 2013

[16] انجاز شخصي اعتمادا على: O N S, RGPH, 2008

[17] – المرسوم رقم 67/76 المؤرخ في 16 أفريل 1976.

[18] DPSP W. Sétif, Annuaire Statistique, 2013

[19] O N S, RGPH, 2008

[20] O N S, RGPH, 2008